

قرر :

(المادة الاولى)

تؤول الى الاتحاد الاشتراكي العربي ملكية أرض وبناء المبنى الكا
برقم ١١ شارع محمد صبرى أبو علم بالقاهرة والذي يشغله البنك الريد
للتنمية والأثمان الزراعى والمبين حدوده ، ومعاله بمرفق القرار .

(المادة الثانية)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر فى الجريدة الرسمية ما
صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ شوال سنة ١٣٩٧ (١١ أكتوبر سنة ١٩٧٧

أنور السادات

حدود المبنى

(١١ شارع صبرى أبو علم القاهرة)

الحد البحرى :

شارع المهرانى بطول ١٥,٢٠ مترا .

١٥,٣٠ + متراى ١٠,٥٠ مترا .

الحد القبلى :

شارع صبرى أبو علم بطول ١٢٩,٢٠ مترا .

الحد الشرقى :

شارع الشريفين بطول ٣٩,٧٠ مترا .

الحد الغربى :

العمارة رقم ١٣ شارع صبرى أبو علم بطول ٢٤,٨٠ مترا .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٦ لسنة ١٩٧٣ ؛

(مادة ١٦)

تلتزم الدولتان المؤسستان وكذلك أية دولة عربية تنضم إلى هذه
الاتفاقية باتخاذ إجراءات التصديق على أحكامها وفقا للقواعد الدستورية
المطبقة فى كل منها .

تمحر هذا الاتفاق بالخرطوم من نسختين أصليتين باللغة العربية ووقع
عليه ممثلا حكومة جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية .

الخرطوم فى ١٠ جادى الآخرة ١٣٩٧ هـ (الموافق ٢٨ مايو ١٩٧٧ م)

الرئيس محمد صبحى

ممدوح شالم

نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء

عن حكومة جمهورية مصر العربية

عن حكومة جمهورية مصر العربية

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٧٧
الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢١ بشأن الموافقة على اتفاقية تأسيس شركة
الاستثمار المصرية السودانية المحدودة بين حكومتى جمهورية مصر العربية
وجمهورية السودان الديمقراطية الموقعة فى الخرطوم بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٨
وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٧/٨/٦ ؛

قرر :

مادة وحيدة - ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاقية تأسيس شركة الاستثمار
المصرية السودانية المحدودة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية
السودان الديمقراطية الموقعة فى الخرطوم بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٨

ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٧/٨/٦ ما

تحريرا فى ١٥ رمضان سنة ١٣٩٧ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٧)

إسماعيل فهمى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٧١ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن قواعد التصرف بالجان
فى العقارات المملوكة للدولة والتزول عن أموالها المنقولة ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية
والأثمان الزراعى ؛